

التقرير السنوي

للسنة 2010م



2
0
1
0

مملكة البحرين

وزارة الخارجية

إدارة الاعلام والدراسات والبحوث

31 ديسمبر 2010

التقرير السنوي لوزارة الخارجية لعام 2010

تحرص وزارة الخارجية على أن تظل سياسة مملكة البحرين الخارجية رائدة في المنطقة والعالم أجمع، وأن تتفاعل بشكل إيجابي مع القضايا الخليجية والعربية والدولية، لتحقيق الأمن والاستقرار الدولي والتنمية الشاملة وترسيخ أسس العدل والسلام؛ وقد أولت الوزارة إهتمامها بكل ما من شأنه تدعيم أسس التعاون والتفاهم وبناء علاقات وثيقة مع الأشقاء والأصدقاء بما يحفظ حقوق ومكتسبات مملكة البحرين السياسية والاقتصادية، وبما يتلاءم مع تطلعات المملكة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى ومشروع جلالته الوطني الإصلاحى الكبير، ورؤية مملكة البحرين الاقتصادية للعام 2030 والتي تضع تصوراً بعيد المدى للمسارات المستقبلية للاقتصاد الوطني.

وإنطلاقاً من أهداف وزارة الخارجية الإستراتيجية الرامية إلى إحراز مركز متميز لمملكة البحرين في جميع المحافل والمواقع، وبالععمل على صيانة حقوق ومصالح حكومة ومواطني المملكة، تقوم وزارة الخارجية وبعثات المملكة الدبلوماسية في الخارج بالتعاون الفعال مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية على المستوى العربي والدولي.

وتجسيدا للمشروع الإصلاحى الكبير الذى دشنه حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى، فقد جرت الانتخابات البرلمانية والبلدية بالمملكة في 23 أكتوبر 2010 وتعتبر هذه الانتخابات العامة الثالثة منذ إصدار ميثاق العمل الوطنى بالبحرين عام 2001، ولقد قامت وزارة الخارجية بتشكيل لجنة مختصة بالوزارة كلفت بمهمة توفير كافة المتطلبات لإنجاح العملية الانتخابية في الخارج من خلال التنسيق مع بعثات

مملكة البحرين الدبلوماسية والقنصلية، وذلك بفتح المراكز الانتخابية في البعثات الدبلوماسية البحرينية في العالم ليمارس المواطن البحريني حقوقه السياسية والانتخابية أينما كان، وكان ذلك شاهداً حقيقياً وعصرياً على تطور التجربة الديمقراطية وما تشهده البلاد من إنجازات تنموية وحضارية رائدة، وهذا العرس الديمقراطي أثبت للجميع أن مملكة البحرين تتمتع بمساحات واسعة من حرية الرأي والتعبير والممارسة الديمقراطية الحقيقية.

مسيرة التعاون الخليجي:

انطلاقاً من توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، واهتمام جلالتة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعزيز مسيرته المباركة واعتباره الإطار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي الذي يحفظ للدول الأعضاء أمنها وقوتها واقتصادها، عملت المملكة على تفعيل التكامل بكافة مجالاته بين دول مجلس التعاون، ودعم مسيرة التعاون الخليجي وتطوير العمل الجماعي بين دول المجلس بما يحقق لها التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، من خلال المشاركة الفاعلة في اجتماعات الأمانة العامة لمجلس التعاون سواء على مستوى أصحاب الجلالة والسمو قادة الدول الأعضاء أو المستويات الوزارية واجتماعات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى واللجان الوزارية المتخصصة التابعة للمجلس، والعمل على زيادة التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية في المملكة والأمانة العامة للمجلس.

وانطلاقاً من التزام مملكة البحرين بقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتنفيذها، فقد سعت الوزارة وبالتنسيق التام مع الجهات المعنية بالمملكة على متابعة المصادقة على هذه القرارات، لما لها من دور فعال في تعزيز أسس العمل المشترك وتوثيق عرى التعاون مع الأشقاء الخليجين ضمن إطار منظومة مجلس التعاون، بما يلبي طموحات وآمال قادة وشعوب المنطقة.

وفي إطار دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك شارك حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى إخوانه أصحاب الجلالة والسمو في

أعمال الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في الفترة من 6 - 7 ديسمبر 2010م.

وأكدت القمة على أهمية ما تضمنته رؤية مملكة البحرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشأنها، كما أشادت القمة بالانتخابات النيابية في مملكة البحرين ورحبت برعاية حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى استضافة المملكة للدورة الأولى للألعاب الرياضية لمجلس التعاون وانطلاقها في شهر ابريل القادم .. واعتمدت القمة تعيين الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك اعتباراً من الأول من ابريل 2011م، كما اعتمدت عدداً من القرارات التي تهم التعاون والتنسيق بين دول المجلس.

كما شارك حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى في اللقاء التشاوري الثاني عشر الذي عقد في الرياض بتاريخ 11 مايو 2010م وهو اللقاء الذي حرص أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على استعراض مسيرة العمل الخليجي المشترك وتبادل الرأي والتشاور حول التطورات الإقليمية والدولية ومستجداتها.

وانطلاقاً من هذا الحرص على متابعة مسيرة العمل المشترك في كافة مجالاته واستمرار التنسيق والتشاور إزاء القضايا الإقليمية والدولية شارك معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية في جميع الدورات الدورية التي عقدها المجلس الوزاري حيث أطلع معاليه المجلس الوزاري في دورته 116 التي عقدت في جدة بتاريخ 6 سبتمبر 2010م على تقرير حول كشف وتفكيك شبكة تنظيمية ضمن مخطط إرهابي يستهدف أمن واستقرار مملكة البحرين، والذي أكد المجلس في ضوءه على وقوف وتضامن دول المجلس إلى جانب مملكة البحرين، ودعمها وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة الأعمال الإرهابية وكافة أنواع التحريض والتخريب التي تهدف إلى زعزعة النظام والاستقرار، واستهداف الأبرياء وترويع الأمنين من مواطنين ومقيمين، استناداً إلى مبدأ الأمن الجماعي ووحدة المصير

المشترك، وأشاد المجلس في هذا الصدد بقدرة وجاهزية الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين في التصدي لمثل هذه الأعمال الإرهابية.

وفي إطار متابعة رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون والتي طرحها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى في الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في دولة الكويت الشقيقة في الفترة من 14-15 ديسمبر 2009م، استضافت وزارة الخارجية بتاريخ 22 يونيو 2010م المجلس الوزاري في اجتماعه الخاص لمناقشة الرؤية، وما تضمنته من أفكار لتطوير مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وتماشياً مع ما تضمنته رؤية مملكة البحرين فيما يخص البعد العربي وتعزيزاً لتوجهات مجلس التعاون ومبادئ نظامه الأساسي في تعزيز علاقاته مع محيطه الإقليمي فقد استضافت مملكة البحرين بتاريخ 22 يونيو 2010م الاجتماع المشترك الخامس بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزير خارجية الجمهورية اليمنية حيث أكد الاجتماع على التزام دول المجلس بدعم وحدة وسيادة اليمن ودعم مسيرته التنموية.

وعلى الصعيد نفسه أشاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون، باستضافة مملكة البحرين للاجتماع السابع لوزراء داخلية دول جوار العراق في الفترة من 19 - 22 سبتمبر 2010م، وإسهام نتائجه في تعزيز سيادة وأمن واستقلال واستقرار العراق ليعود عضواً فاعلاً في محيطه العربي والاسلامي.

وواصلت الوزارة اهتمامها بالحوارات الإستراتيجية التي تجريها دول مجلس التعاون مع الدول والتكتلات الإقليمية الأخرى فقد شارك معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية في الاجتماع الوزاري المشترك الثاني لوزراء خارجية دول مجلس التعاون ودول رابطة الآسيان، المنعقد في سنغافورة، بتاريخ 1 يونيو 2010م، والذي جاء تجسيدا لأهمية البعد الآسيوي في رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون، وقد تم خلال الاجتماع برمجة مجالات التعاون المشترك بين

المنظومتين، كما أدان الاجتماع الهجوم الذي شنته القوات الإسرائيلية على ركاب سفينة الإغاثة الإنسانية "مرمرة" يوم 31 مايو 2010 واستخدام العنف في المياه الدولية.

كما شاركت الوزارة في الاجتماع الوزاري المشترك العشرين بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي الذي عقد في لوكسمبورغ بتاريخ 15 يونيو 2010م وقد أكد الجانبين اهتمامهما بمواصلة تعزيز العلاقات القائمة بينهما وبرمجة التعاون بكافة مجالاته، كما بحث الاجتماع القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وتطوراتها.

وانطلاقاً من توجهات قادة دول مجلس التعاون بتعزيز التعاون مع الجمهورية التركية، فقد استضافت دولة الكويت الشقيقة بتاريخ 17 أكتوبر 2010م الاجتماع الوزاري المشترك الثالث بين مجلس التعاون وجمهورية تركيا وقد تم الاتفاق خلال الاجتماع على وضع برنامج زمني لمجالات التعاون بين الجانبين. كما تم تكليف فريق العمل الخاص بالنقل والمواصلات بمواصلة دراسة مشروع سكة الحديد بين مجلس التعاون وتركيا الذي سبق للوزارة أن أدرجته على جدول أعمال هذا الاجتماع في ضوء مباحثات حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى مع فخامة الرئيس التركي عبدالله غول، وقد أكد الجانبان خلال الاجتماع على إدانة كافة الأفعال الهادفة لزعزعة النظام والاستقرار في مملكة البحرين وأكدوا دعمهما المطلق لكافة الإجراءات المتخذة لمكافحة مثل هذه الأعمال الإرهابية التي استهدفت الأبرياء.

أما على مستوى العلاقات الثنائية بين مملكة البحرين وشقيقاتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتجسيدا للروابط التاريخية والعلاقات الأخوية المتميزة والوثيقة القائمة بينها وما يجمعها من تاريخ ومصير مشترك ومصالح مشتركة، وتأصيلاً للنهج المبارك الذي اختطه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله في تعزيز التواصل والتنسيق والتشاور بينهم، فقد استمر التواصل وتبادل الزيارات بين المملكة ودول مجلس التعاون على كافة المستويات. ففي حدث تاريخي كبير استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك البلاد المفدى بتاريخ 18 ابريل 2010م أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة في زيارة رسمية إلى مملكة البحرين، أكد خلالها البلدان في البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة الكريمة عزمهما على التعاون والتنسيق في كافة المجالات التي تحفظ للبلدين الشقيقين أمنهما واستقرارهما والعمل على تحقيق الغايات والأهداف المرجوة لمستقبل مفعم بالخير الكثير، على أسس من الإيمان بالعقيدة السمحة والانتماء العربي الأصيل ومبادئ حسن الجوار.

وفي إطار حرص عاهلي البلدين على دعم مسيرة العمل المشترك لمجلس التعاون فقد تبرع خادم الحرمين الشريفين بمبلغ مليار ريال سعودي لبناء مدينة طبية تتبع جامعة الخليج العربي وقد أمر جلالة الملك المفدى بتخصيص الأرض المناسبة لهذا الصرح العلمي الكبير.

وفي إطار دعم العلاقات بين مملكة البحرين وشقيقاتها دول مجلس التعاون قام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر بزيارة رسمية إلى دولة الكويت خلال الفترة من 8 - 10 مارس 2010م، وذلك تلبية لدعوة كريمة من سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، وقد تم خلال هذه الزيارة التوقيع على مذكرتي تعاون وبرامج تنفيذية بين البلدين الشقيقين في عدة مجالات منها مذكرة تعاون في مجال حماية المستهلك ومذكرة تعاون في مجال حماية الملكية الصناعية وبرنامج تنفيذي للاتفاق الثقافي والفني وبرنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون السياحي وبرنامج تنفيذي للتعاون في المجالين الشبابي والرياضي وتم استعراض التعاون المالي والاقتصادي والاستثماري وما تحقق من خطوات للتكامل الاقتصادي بين البلدين.

كما قام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر بزيارته الرمضانية السنوية المعتادة لدولة الكويت يوم الأربعاء 18 أغسطس 2010م، وقد استقبل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس

الوزراء المقرر بقصر دسمان وذلك بحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح حيث قدم لسموه التهاني بمناسبة شهر رمضان المبارك، وأقام صاحب السمو أمير دولة الكويت مآدبة إفطار على شرف سموه، وتبادل معه الأحاديث الودية والمشاعر الطيبة التي عكست عمق العلاقات الأخوية التاريخية المتميزة، وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك في إطار ما يجمعهما من روابط حميمة.

وفي إطار اتفاقية إنشاء اللجنة العليا المشتركة للتعاون، وفي جو سادته روح المودة والإخاء الذي يعكس عمق العلاقات التاريخية المتميزة القائمة بين مملكة البحرين ودولة الكويت عقدت اللجنة العليا للتعاون المشترك دورتها السادسة بمدينة المنامة في الفترة من 11 - 12 ديسمبر 2010م. برئاسة معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية وأخيه معالي الدكتور الشيخ محمد صباح السالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة الكويت الشقيقة، وأكد حرصهما على أهمية تطوير العلاقات الثنائية المتميزة التي ستعزز آفاق التعاون القائم بين البلدين على كافة الأصعدة. حيث تم خلال اجتماع اللجنة الترحيب بالاتفاق حول مذكرة التفاهم للتعاون في مجال المرأة بين المجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين وحكومة دولة الكويت. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم في شئون الخدمة المدنية والتنمية الإدارية بين البلدين. والتوقيع على البرنامج الزمني للتعاون الرياضي للعام 2011م في مجال الرياضة.

وتجسيدا للعلاقات التاريخية المتميزة القائمة بين مملكة البحرين وسلطنة عُمان وشعبيهما الشقيقين. عقدت اللجنة المشتركة للتعاون بين البلدين دورتها الثالثة في مدينة المنامة بتاريخ 22 فبراير 2010م، برئاسة معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية وأخيه معالي يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسئول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عُمان الشقيقة، واستعرض الجانبان علاقات التعاون الثنائي القائمة بينهما في جميع المجالات، وقد تم خلال اجتماع اللجنة المشتركة التوقيع على اتفاقية الخدمات الجوية بين البلدين الشقيقين في مجال النقل الجوي والطيران المدني.

على صعيد التعاون العربي:

تولي مملكة البحرين العمق العربي وعلاقاتها مع الدول العربية الشقيقة أهمية بالغة، وذلك بفضل النهج السياسي الواعي الذي اختطه حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، إيماناً بدور التعاون العربي المشترك في تعزيز وتقوية العلاقات في جميع المجالات مع الدول العربية الشقيقة، ودعم كل المبادرات الخيرة والصحيحة التي تصب في النهوض بالعمل العربي المشترك من أجل قوة الأمة وتجديد حيويتها لخدمة الأمن والسلام والتقدم.

وتأكيداً لمبدأ التشاور والتنسيق المشترك وتعزيزاً للروابط والعلاقات الأخوية التي تربط مملكة البحرين بشقيقتها جمهورية مصر العربية، فقد قام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى بزيارة إلى جمهورية مصر العربية في شهر سبتمبر 2010 تم خلالها بحث التطورات السياسية والقضايا العربية والإقليمية وتبادل وجهات النظر بين البلدين الشقيقين، وفي الإطار ذاته قام فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة مملكة البحرين بتاريخ 2010/11/25 وتأتي هذه الزيارات على هذا المستوى الرفيع لتعكس ما وصلت إليه العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين.

وتأكيداً لحرص المملكة على متابعة التطورات الجارية في العراق الشقيق استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى معالي السيد طارق الهاشمي نائب رئيس جمهورية العراق في 21 أكتوبر 2010 حيث تم استعراض الأوضاع السياسية التي يشهدها العراق والتأكيد على موقف مملكة البحرين الداعم لاستقرار العراق وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وتجسيدا للروابط والعلاقات الأخوية المتميزة والوثيقة القائمة بين مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية فقد بحث صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها السيد

سمير الرفاعي إلى مملكة البحرين خلال الفترة من 24 - 25 يوليو 2010م آفاق التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين.

وفي إطار دور مملكة البحرين في دعم العمل العربي المشترك شارك سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة الممثل الشخصي لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي عقدت في سرت بليبيا بتاريخ 26 مارس 2010 وتركزت أعمالها على تطوير منظومة العمل العربي المشترك.

واستكمالاً لهذه القمة شارك سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء في القمة الاستثنائية التي عقدت في مدينة سرت بتاريخ 9 أكتوبر 2010 حيث تمت مناقشة تطوير منظومة العمل العربي المشترك وسياسة الجوار العربية وإقامة رابطة الجوار العربية.

كما شارك سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء في القمة الإفريقية العربية الثانية التي عقدت في مدينة سرت بتاريخ 10 أكتوبر 2010 حيث صدر بيان سرت الذي تضمن إدانة المؤامرة التخريبية التي تعرضت لها مملكة البحرين ودعم الدول الإفريقية والعربية وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لمواجهة الأعمال الإرهابية وكافة أنواع التحريض والتخريب التي تهدف إلى زعزعة النظام والاستقرار، واستهداف الأبرياء وترويع الأمنيين من مواطنين ومقيمين، وكذلك تم إقرار إستراتيجية الشراكة الإفريقية العربية وخطة العمل المشترك 2011- 2016، وتم إقرار إنشاء الصندوق الإفريقي العربي المشترك لمواجهة الكوارث.

ومن منطلق إيمان المملكة بدور المرأة العربية والرقى بها فقد شاركت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في أعمال مؤتمر منظمة المرأة العربية الذي عقد تحت عنوان "المرأة العربية شريك أساسي في مسار التنمية

المستدامة " في الجمهورية التونسية برعاية حرم فخامة الرئيس التونسي السيدة ليلى بن علي رئيسة المنظمة في دورتها الرابعة خلال الفترة من 28 - 30 أكتوبر 2010م.

وعلى المستوى الوزاري وترسيخا لإيمان مملكة البحرين بأهمية تعزيز التضامن العربي وتطوير العمل العربي المشترك فقد شارك معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية (133) على المستوى الوزاري في مارس 2010م، كما شارك في اجتماعات الدورة العادية (134) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري في سبتمبر 2010 التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة حيث تم مناقشة العديد من القضايا المطروحة على جدول الأعمال وأصدر المجلس بيان بشأن إدانة المؤامرة التخريبية ودعم الدول العربية وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لمواجهة الأعمال الإرهابية وكافة أنواع التحريض والتخريب التي تهدف إلى زعزعة النظام والاستقرار، واستهداف الأبرياء وترويع الأمنيين من مواطنين ومقيمين.

إن من ثوابت سياسة مملكة البحرين الخارجية دعم القضية الفلسطينية والتمسك بمبادرة السلام العربية التي اقراها القادة العرب في قمة بيروت عام 2002م، وفي هذا الصدد فقد حرص معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية على حضور اجتماعات لجنة مبادرة السلام العربية ومنها الاجتماع الذي عقد في مدينة سرت الليبية بتاريخ 8 أكتوبر 2010 بحضور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، حيث تم بحث آخر التطورات والمستجدات على الساحة الفلسطينية.

وفي إطار التعاون العربي مع الدول والتكتلات الدولية فقد شارك معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية في الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي التركي على المستوى الوزاري بتاريخ 10 يونيو 2010م في اسطنبول حيث تم التطرق لتطورات الوضع في الشرق الأوسط والى عدد من القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، كما تم مناقشة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات

الصلة بالعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء بالجامعة العربية وتركيا بشكل مسهب.

وفي نفس الإطار شارك سعادة الدكتور نزار بن صادق البحارنة وزير الدولة للشؤون الخارجية في اجتماعات الدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي الصيني التي عقدت في تيانجين بجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من 13 - 14 مايو 2010م. حيث تم استعراض الآليات والفعاليات الهامة التي عقدت في إطار المنتدى في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والتعليم العالي والبحث العلمي والإعلام والثقافة وحوار الحضارات، كما أكد المنتدى على عزم الجانبين إثراء مجالات التعاون وتعزيز بناء أسس المنتدى وهياكله، والارتقاء بمستوى العلاقات الصينية العربية في كافة المجالات، وأعلن الجانبان بصورة رسمية إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار المنتدى.

وفي إطار الجهود المبذولة لدعم جمهورية السودان للحفاظ على أمنه واستقراره ووحدته فقد تقدم معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية باقتراح لعقد مؤتمر وبتنظيم من جامعة الدول العربية يعنى بتنمية جنوب السودان وإقامة مشاريع تطوير للبنى التحتية فيه.

كما شارك سعادة الدكتور نزار بن صادق البحارنة وزير الدولة للشؤون الخارجية في المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان الذي انعقد بدولة الكويت يومي 1 و2 ديسمبر 2010 والذي نتج عنه تعهدات عدد من الدول والمنظمات والصناديق بتوفير دعم مالي يفوق 3 مليار دولار أمريكي.

كما شاركت وزارة الخارجية في مؤتمر دعم الاستثمار والتنمية في جمهورية جزر القمر الذي عقد في الدوحة 9- 10 مارس 2010. و في إطار تعزيز التعاون العربي مع المجموعات الإقليمية والدول الكبرى فقد شاركت وزارة الخارجية في اجتماع كبار المسؤولين للدول العربية وأمريكا الجنوبية الذي عقد في كيتو بالإكوادور يومي 26 - 27 فبراير 2010.

وتتسيقا مع الجهات الأخرى في المملكة شاركت الوزارة في الإعداد لاجتماعات الدورة 37 لمؤتمر العمل العربي في 6- 10 مارس 2010 وندوة التعاون العربي الصيني في مجال الإعلام في 26- 27 أبريل 2010 والتي انعقدت في مملكة البحرين.

على صعيد التعاون الإسلامي والإقليمي والدولي:

على صعيد تعزيز علاقات مملكة البحرين مع جميع الدول المحبة للسلام بما يكسب المملكة مزيداً من التقدير والاحترام، وعلى الدور الذي تقوم به المملكة في خدمة وتعزيز قضايا التنمية والسلام في العالم،

جاءت زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين إلى العاصمة البريطانية لندن خلال الفترة من 14 إلى 16 يوليو 2010م تكريسا لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين الصديقين اللذين يرتبطان بعلاقات تاريخية وثيقة.

والتقى جلالته خلالها بالسيد ديفيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا حيث تم التأكيد على الالتزام باستمرار العلاقات السياسية المميزة وما يربط البلدين الصديقين من علاقات وثيقة منذ استقلال مملكة البحرين في عام 1971، مؤكداً رئيس وزراء بريطانيا على مكانة مملكة البحرين الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي وبالذات في مجالات التجارة والاستثمار.

وتمخض عن هذه الزيارة الميمونة إنشاء لجنة تتسيق مشتركة لدعم العلاقات التجارية وتوسيع التعاون في مختلف المجالات وتكريس العلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين. كما صدر في نهاية الزيارة بيان أكد الجانبان فيه على توسيع التعاون القائم بين البلدين وبالأخص في المجالات الثقافية والتعليمية والدفاعية والأمنية والتجارية والاستثمارية.

ومن منطلق ثوابت السياسة الخارجية لمملكة البحرين في دعم القضايا العادلة للأمتين العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية فقد وجه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى رسالة إلى السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة والسفير بول باتشي رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والذي يوافق 29 من نوفمبر حيث تضمنت دعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وإعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني لا سيما حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف اقراراً للسلام العادل والشامل.

وتكريساً لتعزيز العلاقات مع الدول الصديقة قام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه بزيارة إلى مملكة تايلند خلال الفترة من 30 إلى 31 مارس 2010م، والتي حققت نجاحاً ملموساً في تعزيز العلاقات وتوسيع وعميق التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.

وتقديرًا لجهود سموه في تحقيق جزء كبير من الأهداف الإنمائية للألفية منحت الأمم المتحدة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر جائزة الأهداف الإنمائية للألفية في احتفال كبير أقيم مساء يوم 20 سبتمبر 2010 في نيويورك حضره عدد من رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين في منظمة الأمم المتحدة وحشد من الفنانين ورجال الصحافة والإعلام ورجال السلك الدبلوماسي. وبهذه المناسبة قال صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر في كلمة مسجلة «إن هذا لشرف عظيم لنا ولمملكة البحرين، وأن مثل هذا التقدير الدولي يوضح بجلاء الجهود المميزة التي بذلتها حكومة وشعب البحرين وبالتعاون مع المجتمع الدولي في تحقيق جزء كبير من الأهداف الإنمائية للألفية».

وفي إطار التعاون الثنائي بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية قام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، ولي العهد نائب القائد

الأعلى بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر مايو 2010، تم في إطارها التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والتجارة ومكتب التجارة الدولية والاستثمار بولاية ماساتشوستس لتعزيز مجالات التعاون والاستثمار في إطار اتفاقية التجارة الحرة.

كما شارك صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى في جنيف بالمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد بمدينة دافوس السويسرية خلال الفترة من 27 - 31 يناير 2010م.

كما جاءت زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين إلى المملكة المتحدة في ديسمبر 2010، لتؤكد عمق العلاقات الثنائية القائمة واستعراض وتوسيع التعاون القائم بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.

كما قام سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2010م حيث حضر سموه الاحتفال بمرور عشرين عاماً على إنشاء جمعية الصداقة الأمريكية البحرينية.

وفي إطار مشاركة المملكة المجتمع الدولي في دعم أفغانستان لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لتنمية أفغانستان ترأس معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية وفد المملكة في مؤتمر كابل الدولي بشأن أفغانستان والذي عقد في كابل بتاريخ 20 يوليو 2010 وشارك فيه 70 مشاركاً من الدول والمنظمات الدولية وكان هدف المؤتمر دعم تنمية أفغانستان في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، حيث أكد معالي وزير الخارجية في كلمته بالمؤتمر على استعداد مملكة البحرين لمواصلة الدعم للحكومة الأفغانية في مجال تدريب الشرطة الأفغانية وفتح سبل التعاون في عدد من المجالات في المستقبل، وأكد المؤتمر على ضرورة دعم أفغانستان والإيفاء بتعهدات المجتمع الدولي تجاهه ومساعدته في جميع المجالات لدعم إستراتيجية التنمية الشاملة.

كما نقل معالي وزير الخارجية خلال الزيارة رسالة خطية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى إلى فخامة الرئيس حامد كرزاي وقد تناولت دعم المملكة للجهود الوطنية والدولية لتنمية أفغانستان في جميع المجالات وأهمية الدور الإقليمي للوصول إلى الأمن والسلام الشامل في أفغانستان.

وشارك معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية في المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر 2010 وتناول في خطابه موقف مملكة البحرين من عدد من القضايا، كما التقى معاليه بعدد من وزراء خارجية الدول الشقيقة والصديقة حيث تم بحث القضايا التي تهم مملكة البحرين وبلدانهم، وسبل دعم وتعزيز التعاون الثنائي معها.

وانطلاقاً من الرغبة المشتركة في تعزيز علاقات الصداقة وتطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك مع دول العالم وانطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أقامت مملكة البحرين علاقات دبلوماسية مع جمهوريتي كينيا و فيجي وكومونولث جزر البهاما، وقد تم التوقيع على البيانات المشتركة لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول في نيويورك بتاريخ 25 أكتوبر 2010 وذلك على هامش مشاركة معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وانطلاقاً من توجيهات قيادتي البلدين الشقيقين وحرصهما الدائم على التنسيق والتشاور الدائم في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتجسيدا للعلاقات التي تربط مملكة البحرين والجمهورية الإسلامية الإيرانية عقدت اللجنة العليا للتعاون المشترك بين البلدين اجتماعها الثاني في طهران خلال الفترة من 28 - 29 يونيو 2010م، برئاسة معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية ومعالي السيد منوشهر متكي وزير الشؤون الخارجية وبمشاركة عدد من كبار المسؤولين في كلا البلدين، حيث استعرض الجانبان أوجه التعاون القائمة بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها، واتفق الجانبان على أهمية التسوية النهائية التي توصلوا إليها لتحويل

الإحداثيات الجغرافية لنقطتي الحدود البحريتين (2و3) المنصوص عليهما في اتفاقية الجرف القاري الموقعة في عام 1971م، والتوقيع على محضر الاجتماع في 25 - 26 مايو 2010م بطهران، وأهمية الانتهاء من مسألة تعيين النقطة الثلاثية المشتركة بين مملكة البحرين و دولة قطر والجمهورية الإسلامية الإيرانية في القريب العاجل.

وتحت رعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء وسعياً من معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية إلى دعم علاقات مملكة البحرين مع الدول الشقيقة والصديقة من خلال الندوات والمحاضرات فقد نظمت جمعية تاريخ وآثار البحرين بتاريخ 24 نوفمبر 2010 بمتحف البحرين الوطني محاضرة بعنوان تاريخ العلاقات البريطانية مع مملكة البحرين قدمها معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية تناول فيها الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ القرن الثامن عشر، حيث تأتي هذه المحاضرة في وقت تشهد فيه العلاقات بين البلدين الصديقين تطوراً ونمواً ملحوظاً على كافة الأصعدة.

وحرصاً من وزارة الخارجية على تطوير علاقاتها مع الدول الأوروبية فقد قامت بدور تنسيقي في إجراء الاتصالات واللقاءات مع دوقية لسكسبورغ الكبرى والإتحاد الأوروبي والمسؤولين في بلجيكا ولوكسمبورغ والإتحاد الأوروبي والنااتو؛ لإقامة علاقات وطيدة معها على كافة الأصعدة، وإطلاعهم وتعريفهم بمملكة البحرين وبالإنجازات التي حققتها على كافة المستويات.

كما شهدت مملكة البحرين حركة دبلوماسية نشطة من خلال زيارة عدد من وزراء خارجه الدول الصديقة وتم خلال هذه الزيارات بحث سبل تنمية آفاق التعاون الثنائي بين مملكة البحرين وهذه الدول. وفي هذا السياق تأتي زيارة وزير خارجية المالديف في يناير 2010 وزيارة وزير الخارجية الهندي في فبراير 2010 وزيارة وزير الخارجية الأريتري في مارس 2010 وزيارة وزير خارجية بيرو في أبريل 2010 وزيارة وزير خارجية مالطا في أبريل 2010، لدعم وتطوير العلاقات الثنائية مع هذه الدول في جميع المجالات وفقاً للمصالح المشتركة.

وحرصاً من مملكة البحرين على دعم التعاون الآسيوي فقد شارك معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية في الاجتماع الوزاري التاسع لدول حوار التعاون الآسيوي خلال الفترة 8- 9 نوفمبر 2010 في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وإحياء لمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني شارك سعادة الدكتور نزار بن صادق البحارنة وزير الدولة للشؤون الخارجية في الاحتفال الذي نظمه فريق الأمم المتحدة وسفارة دولة فلسطين في بيت الأمم المتحدة بالمنامة بتاريخ 29 نوفمبر 2010، بحضور عدد من المسئولين والدبلوماسيين وممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وعلى الصعيد الإنساني قامت وزارة الخارجية بدور تنسيقي بين المؤسسة الخيرية الملكية وحكومة باكستان لإيصال شحنات المواد الغذائية والطبية لإغاثة متضرري الفيضانات في باكستان، وذلك بناء على التوجهات السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وبرعاية كريمة من سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة الرئيس التنفيذي للمؤسسة الخيرية الملكية.

كما قرر مجلس الوزراء الموقر تقديم تبرع باسم مملكة البحرين بقيمة مليون دولار أمريكي لمساعدة المتضررين من الزلزال المدمر في هايتي، وتم تكليف وزارة الخارجية بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة لإيصال المساعدات.

وأعلنت مملكة البحرين في احتفالية أقيمت بمتحف التاريخ الطبيعي بجنيف، بتاريخ 1 يوليو 2010م أنها استكملت الإجراءات الداخلية للانضمام لاتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض (CITES) وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والثلاثين على دخول الاتفاقية حيز النفاذ والذي صادف الأول من يوليو 2010م.

وفي إطار تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الصديقة قام سعادة السفير عبد الله عبد اللطيف عبد الله، وكيل وزارة الخارجية بزيارة إلى موسكو خلال الفترة من 6- 10 يونيو 2010م، تم خلالها المشاركة في "المنتدى الاقتصادي البحري" وفعاليات معرض "ارابيا اكسبو 2010" و"مجلس الأعمال العربي الروسي" وحضور "معرض الخريف ATOMEXPO2010"، وكذلك إجراء محادثات ثنائية مع السفير الكسندر سلطانوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط نائب وزير الخارجية الروسي تناولت بحث التعاون المشترك والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. وخلال فعاليات المنتدى البحري الاقتصادي الذي عقد يوم الثلاثاء 8 يونيو 2010م، أعرب وسعادة وكيل وزارة الخارجية في كلمته خلال المنتدى عن استعداد المملكة لتعزيز وتشجيع وتسهيل الجهود المبذولة من الجانبين البحري والروسي لتنمية العلاقات التجارية والنهوض بها إلى المستوى الذي يتماشى مع حجم الإمكانيات والتطور الحاصل في العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

وتحرص مملكة البحرين على تقوية علاقاتها الثنائية مع الدول الصديقة، من خلال المنظمات الإقليمية الدولية حرصاً على تقوية العلاقات الثنائية والحفاظ مع دعم الحوار حول السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والاستقرار والأمن الدولي، وترويج ثقافة وهوية مملكة البحرين دولياً، والعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذاً لأهداف وزارة الخارجية الإستراتيجية الرامية لإحراز مركز متميز لمملكة البحرين في جميع المحافل والمواقع فقد شاركت الوزارة في عدد من الاجتماعات وهي :

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الاجتماع الرابع للجنة الفنية في بيت الأمم المتحدة ببيروت الذي عقد خلال الفترة من 26 إلى 27 يناير 2010م.

- اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني ببحث النظام الأساسي لوضع المراقبين في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد خلال الفترة 18- 20 يناير 2010م - جدة.

- اجتماع فريق الخبراء الحكوميين بشأن الدور المستقبلي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في صون الأمن وحفظ السلم وفض النزاعات في الدول الأعضاء والذي عقد خلال الفترة من 23 - 24 يناير 2010.

- ولدور مملكة البحرين في حركة عدم الانحياز فقد شاركت الوزارة في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لحركة عدم الانحياز حول الحوار، والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية، وذلك خلال الفترة من 16 - 17 مارس 2010 بالعاصمة الفلبينية مانيلا.

- الدورة الوزارية للاسكوا في بيروت خلال الفترة من 17- 20 مايو 2010م.

- الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية بمنظمة المؤتمر الإسلامي والتي عقدت في مدينة دوشنبه - جمهورية طاجيكستان خلال الفترة من 18- 20 مايو 2010م .

- اجتماع اللجنة التنفيذية على المستوى الوزاري مفتوح العضوية لبحث التطورات المساوية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قافلة المساعدات الإنسانية، والذي عقد في جدة بتاريخ 6 يونيو 2010م.

- اجتماع مشروع النظام الأساسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد خلال الفترة من 15- 17 فبراير 2010م بقمر الأمانة العامة في جدة، لتعليق واستكمال مشروع النظام الأساسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

- اجتماعات المنتدى الثالث لتحالف الحضارات خلال الفترة 28- 29 مايو 2010 في ريو ديجانيرو بالبرازيل.

- اجتماع اللجنة التنفيذية على المستوى الوزاري مفتوح العضوية لبحث التطورات المتساوية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قافلة المساعدات الإنسانية، والذي عقد في جدة بتاريخ 6 يونيو 2010م.

- الاجتماع العام الثاني عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة من 30 نوفمبر - 3 ديسمبر 2010 في الدوحة بدولة قطر.

- الاجتماع الوزاري الثالث لحوار آسيا والشرق الأوسط في تايلند خلال الفترة من 14- 16 ديسمبر 2010 .

حوار المنامة:

وبرعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين عقد مؤتمر حوار المنامة 2010 " قمة الأمن الإقليمي" في نسخته السابعة وتحدث في المؤتمر جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية وعدد من وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أركان الدفاع ومستشارو الأمن القومي والمعنيين بالمجالات الأمنية في عدد من الدول الشقيقة والصديقة حيث ناقشوا العديد من القضايا التي تعزز المبادئ الأمنية في المنطقة ومواضيع سبل التعاون بين الدول.. وفي مؤتمر حوار المنامة اقترح معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية أن تقوم دول العالم بإنشاء بنك للوقود النووي.

واجتمع معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية بالديوان العام لوزارة الخارجية بتاريخ 3 ديسمبر 2010 مع سعادة السيدة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال زيارتها إلى المملكة

واستعرض معها علاقات الصداقة والتعاون المميزة القائمة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، وأكد معاليه أهمية تعزيز وتنمية جميع الجوانب السياسية والاقتصادية في العلاقات بين البلدين لأجل فتح مجالات أرحب للتعاون لما فيه تحقيق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين. وتم تناول عدد من المواضيع التي تهم البلدين وتبادلا وجهات النظر بشأن تطورات الأوضاع وما طرأ من أحداث على الساحة الدولية والإقليمية وخاصة عملية السلام في الشرق الأوسط، واتفق الجانبان على تعزيز التعاون وتنسيق وتبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا.

كما اجتمع معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية على هامش اجتماعات حوار المنامة - الذي انعقد بداية ديسمبر - مع وزراء خارجية كل من السويد ايطاليا وتركيا وإيران واستعرض مع معاليهم عددا من المواضيع التي تهم مملكة البحرين وبلدانهم وتبادل وجهات النظر بشأن تطورات الأوضاع على الساحة الدولية والإقليمية وخاصة عملية السلام في الشرق الأوسط وأمن الخليج.

في مجال حقوق الإنسان:

أكدت مملكة البحرين من خلال البيان السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى في الخامس من سبتمبر 2010، على مواصلة البحرين مسيرة البناء والنماء والإصلاح ودعم أسس دولة الحق والقانون والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتمت الإشارة إلى جهود مملكة البحرين في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، باعتبارها حجر الزاوية في أي عملية تهدف إلى الارتقاء بأوضاع المواطنين والمقيمين وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم.

ولتوطيد التعاون المستمر بين مملكة البحرين والمفوضية السامية لحقوق الإنسان استقبل حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نايف بيلاي أثناء زيارتها إلى مملكة البحرين بتاريخ 24 ابريل 2010متم خلالها الإشادة لجهود مملكة البحرين في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفي رسالة وجهها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في الثامن من ديسمبر 2010م، أكد فيها على أهمية أن تتلاقى جهود المجتمع الدولي والمؤسسات الرسمية والأهلية على هدف ترسيخ مكتسبات حقوق الإنسان، باعتبارها مسئولية مشتركة يتحملها الجميع من أجل حياة كريمة واحترام متبادل للإنسانية.

كما جدد صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء التزام مملكة البحرين بالتعاون التام مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في تنفيذ تعهداتها الطوعية بشأن تعزيز وضمان حقوق الإنسان في المملكة.. ورحب سموه بموافقة المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمة أبوظبي مؤخرا، على مقترح مملكة البحرين بإنشاء مكتب حقوق الإنسان لمجلس التعاون ضمن جهاز الأمانة العامة للمجلس، تكون مهمته العمل على إبراز ومتابعة إنجازات المجلس في مجال حقوق الإنسان، مؤكدا سموه أن هذه الخطوة تعطي مؤشرا قويا على اهتمام دول مجلس التعاون بصيانة وتعزيز حقوق الإنسان كأولوية تصب في زيادة روابط التكامل الخليجي المشترك.

كما أولت مملكة البحرين اهتماما بحقوق الإنسان انطلاقا من إيمانها بحقوق مواطني المملكة وحقوق القاطنين على أرضها واحتراما للمبادئ التي نصت عليها الشرائع الدولية، وتعاونت المملكة مع المنظمات الدولية المعنية بهذه الحقوق، كما شاركت بشكل فاعل وإيجابي في المؤتمرات والاجتماعات والندوات المعنية بحقوق الإنسان، فقد شاركت مملكة البحرين في استعراض أوضاع حقوق الإنسان في 16 دولة خلال الدورة السابعة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التي بدأت أعمالها يوم الاثنين 8 فبراير 2010 واستمرت لغاية 19 فبراير 2010، من ضمنها دولة قطر، إيران، مدغشقر، العراق، ومصر. وكانت مملكة البحرين أحد أعضاء فريق عمل المقررين (الترويكا)، المكون من النرويج وجنوب أفريقيا إلى جانب البحرين، لتقرير الاستعراض الدوري الشامل لمدغشقر والذي تم استعراضه بتاريخ 15 فبراير 2010، واعتمد بتاريخ 17 فبراير 2010.

ومن منطلق سمعة مملكة البحرين الطيبة على المستوى الدولي فقد تم كذلك اختيارها كأحد أعضاء الترويكا إلى جانب زامبيا والبرازيل للمراجعة الدورية الشاملة لجزر المارشال، كما تم اختيار البحرين كأحد أعضاء الترويكا إلى جانب الأرجنتين وموريتانيا للمراجعة الدولية الشاملة للنمسا، إضافة إلى اختيار المملكة كأحد أعضاء الترويكا إلى جانب أسبانيا وجيبوتي للمراجعة الدورية الشاملة لسنغافورة.

وترأس سعادة الدكتور نزار بن صادق البحارنة وزير الدولة للشؤون الخارجية وفد مملكة البحرين في الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد بجنيف في الفترة من 1- 3 مارس 2010، خلال الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت في الفترة من 1- 26 مارس 2010م، حيث أعرب في كلمة ألقاها يوم الثلاثاء 2 مارس 2010، بحضور السيدة نايفي بيلاي المفوضة السامية لحقوق الإنسان، على أن مملكة البحرين تؤكد دوماً بأن مسألة حقوق الإنسان هي قضية متكاملة وهي جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة والتي تكفل للشعب الحرية في أن ينعم بحياة كريمة في كافة الجوانب المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأشار سعادته في كلمته إلى عدة أمور منها:

- إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ، بموجب الأمر الملكي رقم (46) لعام 2009.

- التزام المملكة بثلاث مبادئ أساسية: الأول الشفافية، الثاني التعاون ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في المملكة من مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات مجتمع مدني وأفراد، والثالث التعاون مع المؤسسات الدولية.

- الإشارة إلى زيارة رئيس مجلس حقوق الإنسان السابق للبحرين وذلك في 18 مايو 2009م.

وفي إطار آلية استعراض الاستعراض الدوري الشامل استعرض سعادة الدكتور نزار بن صادق البحارنة وزير الدولة للشؤون الخارجية تقرير مملكة البحرين الوطني الثاني والإنجازات التي حققتها مملكة البحرين في أعقاب اعتماد الاستعراض الدوري الشامل لتقرير البحرين عام 2008 خلال الدورة الرابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، وأكد في كلمته أمام المجلس أن حقوق الإنسان في مملكة البحرين هي جزء لا يتجزأ من الرؤية الاقتصادية لعام 2030. وان البحرين تطمح إلى التحول من اقتصاد مبني على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج تنافسي على مستوى العالم، معرباً عن أن العامل البشري هو الثروة الحقيقية لبلدنا. ويعكس التقرير التزام مملكة البحرين في تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان والتوصيات والتعهدات الطوعية التي أعلنت عنها، وكان هذا ممكناً بفضل خطة العمل التي تركز على خمسة مجالات رئيسية هي:

- إنشاء قاعدة بيانات لحقوق الإنسان
- تنفيذ البحرين التزاماتها في مجال حقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تطبيق برامج التنمية بناء على نهج قائم على حقوق الإنسان
- إنشاء نظام وطني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
- تعزيز نظام وطني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وإطارها المعياري في مملكة البحرين.

وأقامت البعثة الدائمة لمملكة البحرين بجنيف عرضاً على هامش أعمال الدورة الرابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، حيث استعرضت عدة تقارير منها التقرير الأول للجنة التقرير الأول للجنة الوطنية للاتجار بالأشخاص الذي يتضمن التطورات التشريعية والتدابير والقرارات المتخذة من قبل الأجهزة الحكومية وبناء القدرات لموظفي الأجهزة الحكومية والتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، إضافة إلى قضايا الاتجار بالأشخاص، إضافة إلى مجلدات عن مؤسسة تمكين.

وشاركت البعثة الدائمة لمملكة البحرين بجنيف يوم الثلاثاء 20 ابريل 2010 بمدينة منترو السويسرية في الحلقة الدراسية مفتوحة العضوية عن استعراض ومراجعة عمل مجلس حقوق الإنسان، بتنظيم من الحكومة السويسرية وبمشاركة عدد كبير من المندوبين الدائمين لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف وخبراء حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

وشاركت مملكة البحرين في الدورة الخامسة عشرة العادية لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت بجنيف في الفترة من 13 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2010، وشاركت في تنسيق المواقف العربية في القضايا ذات الاهتمام المشترك ووضع إستراتيجية عربية موحدة في هذا الخصوص.

كما شاركت مملكة البحرين في المشاورات غير الرسمية مفتوحة العضوية بشأن طرائق استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان التي نظمها رئيس مجلس حقوق الإنسان السيد يوم الاثنين 30 أغسطس 2010 بقصر الأمم المتحدة، بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 12/01 الذي أنشأ الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية لاستعراض عمل وأداء المجلس.

كما شاركت الوزارة ونسقت زيارة الدكتورة فاطمة بنت محمد البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية والتي التقت خلالها المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة نايفي بلاي والسفير سيهاسك بونغيتكيوا رئيس مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 28 سبتمبر 2010 حيث أطلعتهم على الإنجازات الرائدة التي قامت بها مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان والتي تضمنها البرنامج الإصلاحي الذي دشنته حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله.

كما تم الاستعراض مع المفوضة السامية سياسات البحرين الهادفة إلى تعزيز المجتمع المدني بمملكة البحرين ونشر ثقافة حقوق الإنسان والوعي الحقوقي في مختلف فئات المجتمع على أساس متساوٍ بعيداً عن أجواء الشحن، والتأكيد على أهميتها لأجل تطوير حقوق الإنسان.

وتتعامل الوزارة مع مسائل حقوق الإنسان الواردة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى تنظيم زيارات وفود هذه المنظمات إلى البحرين عند طلبها. على سبيل المثال لا الحصر، نظمت الوزارة زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خلال شهر أبريل 2010، كذلك المنظمة غير الحكومية (HRW)، ومنظمة العفو الدولية.

كما تشارك الوزارة في اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التي تعقد في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مرتين في السنة، كما شاركت الوزارة في ورشة العمل الإقليمية التي نظمتها المركز الإقليمي للأمم المتحدة لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان والتي عقدت في الدوحة " مقر المركز " في شهر سبتمبر 2010.

مكافحة الاتجار بالبشر:

ودعما من سموها في مناهضة ظاهرة الاتجار بالبشر فقد شاركت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة حضرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في منتدى الأقصر الدولي لمناهضة الاتجار بالبشر (أوقفوا الاتجار بالبشر الآن: تطبيق بروتوكول الأمم المتحدة) والذي عقد بمدينة الأقصر بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 10 إلى 13 ديسمبر 2010 والذي نظمته حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام بالتعاون مع مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقد أصدر المؤتمر توصيات وبيان يحمل عنوان (بروتوكول الأقصر) والذي يعد منهاج عمل وخارطة طريق لأي مؤسسة ترغب في تنفيذ مبادئ أثينا الأخلاقية والمتعلقة بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وتوصل المؤتمر أيضاً إلى تحديد آليات عمل من خلال توفير فرصة لكل شريك في تحديد دوره في إطار حملة مكافحة الاتجار بالبشر، كما تم توجيه دعوة لمجتمع الأعمال لدعم ضحايا الاتجار من خلال صندوق الأمم المتحدة التطوعي لمساندة ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

وقد شارك سعادة السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله وكيل وزارة الخارجية في أعمال هذا المؤتمر كمتحدث ومشارك في الحوار الخاص لتطبيق بروتوكول بليرمو لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقد تعاملت مملكة بواقعية وشفافية ومسؤولية كبيرة مع ظاهرة الاتجار بالأشخاص إدراكا منها لخطورة هذه الظاهرة، حيث انه وتنفيذاً للقانون رقم (1) لسنة 2008 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والتي يترأسها وكيل وزارة الخارجية، حيث تختص هذه اللجنة بوضع برامج لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا الاتجار من معاودة إيذائهم ويمثلها أعضاء وممثلين من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

في سنة 2010 تقدمت اللجنة بعدة اقتراحات للجهات ذات العلاقة ارتأت في شأنها زيادة الإجراءات في سبيل مكافحة ظاهرة الاتجار بالأشخاص ومنها تخصيص خط ساخن في شعبة مكافحة الاتجار بالأشخاص بوزارة الداخلية لتلقي البلاغات في تلك الجرائم، وكذلك تخصيص نيابة واحدة للنظر في قضايا الاتجار بالأشخاص وفتح دار إيواء مؤقتة للأجانب اللاتي ليسوا ضحايا جريمة اتجار وليس لديهن مكان للإقامة وبانتظار السفر إل بلادهن ، وذلك لكي لا يكونوا عرضة لجريمة الاتجار، وقد قامت الجهات الحكومية بتحقيق هذه الاقتراحات على أرض الواقع.

كما قامت اللجنة بتقديم الدعم المالي لمشروع منظمة الهجرة الدولية في مملكة البحرين، إيماناً منها بدور هذا المشروع في بناء القدرات لموظفي الدولة.

وفي بداية سنة 2010 أصدرت اللجنة تقريرها الأول، والذي احتوى على كل الإجراءات التي تقوم بها المملكة في مكافحة هذه الظاهرة.

وبناءً على كل ما تقدم، تقدمت مملكة البحرين في تقرير الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بتصنيف الدول في مكافحة ظاهرة الاتجار بالأشخاص من الرتبة الثانية تحت الملاحظة إلى الرتبة الثانية.

في مجال الإعلام:

وتماشياً مع التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والإعلام تم إعادة تطوير الموقع الإلكتروني للوزارة (عنوان الموقع: www.mofa.gov.bh) ليواكب تطور النشر الإعلامي الإلكتروني على الانترنت وترجمة رؤية مملكة البحرين 2030، وإشراك القطاعات الأخرى في وضع تصور للموقع، حيث تم إشراك مجلس التنمية الاقتصادية لتوحيد الإستراتيجية الخارجية كمحتوى إلكتروني على موقع الوزارة والبعثات الدبلوماسية في الخارج وذلك في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى إنشاء مواقع إلكترونية لجميع بعثات مملكة البحرين في الخارج لتسهيل عملية التواصل بالمواطنين بالخارج وإعلامهم بأخر مستجدات البعثة عن طريق موقعهم الإلكتروني وتوفير أكبر قدر من المعلومات التي يستفيد منها المواطنين، كما يستفاد من المواقع الإلكترونية للبعثات للتواصل مع الشعوب الأخرى وتسهيل الوصول بالبعثة لخدمة مصالح مملكة البحرين في الخارج، وإمكانية الولوج لمواقع البعثات يتم من خلال الموقع الإلكتروني الرئيسي للوزارة أو عن طريق العنوان المباشر باستخدام اسم المدينة التي تقع بها البعثة كـ (www.mofa.gov.bh/london).

كما تم إنشاء مواقع خاصة للوزارة على الشبكات الاجتماعية والتي بدورها قد أحدثت تغيير كبير في كيفية الاتصال والتفاعل بين المواطنين والمجتمعات وتبادل المعلومات بشكل مباشر، وهي على النحو التالي:

- موقع التويتير (Twitter) : خدمة تدوين مصغر والتي تسمح لإرسال الأخبار والفعاليات مباشرة ويتم الولوج إلى الموقع عن طريق العنوان التالي (twitter.com/BahDiplomatic).

- موقع الفليكر (Flickr): خدمة ألبوم الصور والتي تسمح بوضع صور للأخبار والفعاليات وتبويبها بحسب الطلبات. وعنون الموقع على الانترنت (www.Flickr.com/BahrainDiplomatic).

- موقع اليوتيوب (YouTube): خدمة مقاطع الفيديو والتي تسمح بوضع مقاطع فيديو ويتم زيارتها على العنوان التالي:
(www.youtube.com/BahrainVideo).

في مجال الشؤون القانونية :

أولاً: الطاقة النووية:

قامت مملكة البحرين بالعمل على استكمال انضمام مملكة البحرين إلى منظومة التشريعات الدولية في مجال الطاقة النووية، وبالأخص تلك الاتفاقيات المعقودة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، والتي لا يمكن البدء في أي مشروع وطني دون اعتمادها كجزء من المنظومة التشريعية الوطنية للدولة.

(1) اتفاقيات تم الانضمام إليها:

سعت الوزارة خلال الفترة الماضية لتنفيذ هذه الرؤية بالانضمام للعديد من الاتفاقيات حسب التفصيل التالي:

- البروتوكول الإضافي للاتفاق المعقود بين مملكة البحرين والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (تم التوقيع عليه في 21 سبتمبر 2010م).

Protocol Additional to the Safeguards Agreement between the Kingdom of Bahrain and the International Atomic Energy Agency for the application of safeguards in connection with the NPT

- اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام 1998، تم الانضمام إليها بموجب القانون رقم (10) لسنة 2010م

International Convention on the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism, 1998

- الاتفاقية الدولية للحماية المادية للمواد النووية لعام 1979 وتعديلاتها، وتم الانضمام إليها بموجب القانون رقم (11) لسنة 2010م

Convention on Physical Protection of Nuclear Material, & its amendments. 1979

- اتفاقية الأمان النووي لعام 1994، حيث تم الانضمام إليها بموجب القانون رقم (44) لسنة 2010م

Convention on Nuclear Safety

(2) اتفاقية دولية قيد الدراسة:

تعمل الوزارة على متابعة إجراءات الانضمام مع الجهات والأجهزة المختصة للاتفاقيات التالية:

- اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي لعام
1986

**Convention on Assistance in the Case of a Nuclear
Accident or Radiological Emergency, 1986**

- اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي لعام 1986

Convention on Early Notification of a Nuclear Accident

(3) صياغة قانون وطني نووي:

وتعمل وزارة الخارجية، بالتشاور مع الجهات المعنية بالمملكة على صياغة قانون وطني نووي ليتمشى مع المتطلبات والالتزامات الدولية في مجال الطاقة النووية، حيث يعد هذا القانون مرتكزاً أساسياً لأي مشروع محتمل في المستقبل، علاوة على انه متطلب جوهري من متطلبات الوكالة الدولية للدول الأطراف فيها، وأن هذا المشروع في مراحله المتقدمة تمهيداً لرفعه بصيغة نهائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل إصداره كقانون.

- واستقبلت المملكة وفد من خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المهمة الاستطلاعية لهم في المنطقة لآفاق لاستخدام الطاقة النووية للاستخدامات السلمية في مملكة البحرين خلال شهر اكتوبر 2010.

ثانياً: إصدار وثائق التصديق التالية:

وسعيًا من المملكة في إطار استكمال إجراءات نفاذ الاتفاقيات الدولية والثائية إلى إصدار وثائق التصديق والانضمام إلى الاتفاقيات التالية:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2003 تم التصديق عليها بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010م

2. اتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية أوزبكستان لتشجيع وتبادل حماية الاستثمارات تم التصديق عليها بموجب القانون رقم (18) لسنة 2010م
3. الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وأيرلندا لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل وأرباح رأس المال والبروتوكول المرفق بها. تم التصديق عليها بموجب القانون رقم (21) لسنة 2010م
4. اتفاقية إنشاء لجنة مشتركة بين مملكة البحرين والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، تم التصديق عليها بموجب القانون رقم (23) لسنة 2010م
5. البروتوكول الأول لتعديل اتفاقية التجارة الحرة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تم التصديق عليها بموجب القانون رقم (28) لسنة 2010م
6. بروتوكول تعديل اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة مملكة بلجيكا، تم التصديق عليها بموجب القانون رقم (20) لسنة 2010م
7. الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي (OPRC) لعام 1990، وتم الانضمام إليها بموجب القانون رقم (4) لسنة 2010م

ثالثا: الاتفاقيات الثنائية:

- قامت الوزارة بدراسة وإعداد العديد من الاتفاقيات الثنائية التي يتم التوقيع عليها على هامش اجتماعات اللجان المشتركة مع عدد من الدول الشقيقة:
1. مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال حماية المستهلك بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت.
 2. مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال حماية الملكية الصناعية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت.
 3. مذكرة تفاهم بشأن مجالات الخدمة المدنية والتنمية الإدارية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت.

4. البرنامج التنفيذي للتعاون في المجالين الشبابي والرياضي للأعوام 2010-2013م، مع حكومة دولة الكويت.
5. البرنامج التنفيذي لاتفاق السياحي للأعوام (2010 - 2013) بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت.
6. البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والفني للأعوام (2010 - 2013) بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت.
7. اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة مملكة البحرين وسلطنة عمان.
8. البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم لأعوام (2010 - 2012) بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة،
9. مذكرة التفاهم بشأن الاعتراف المتبادل بالشهادات الأهلية بين المؤسسة العامة للموانئ بمملكة البحرين والهيئة الوطنية للمواصلات في دولة الإمارات العربية المتحدة،
10. مذكرة تفاهم بشأن التعاون والتنسيق في مجالات البيئة والموارد البحرية والطبيعية بين الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية بمملكة البحرين ووزارة البيئة والمياه بدولة الإمارات العربية المتحدة.

رابعاً: المشاركات الخارجية للوزارة في مجال الشؤون القانونية والنوعية:

دأبت مملكة البحرين على المشاركة في العديد من الاجتماعات الدولية وذلك إيماناً منها بمتابعة آخر التطورات على الاتفاقيات الدولية والإقليمية وأهم هذه الاجتماعات هي:

1. المؤتمر الاستعراضي الأول للمحكمة الجنائية الدولية في العاصمة الأوغندية كمبالا في الفترة من 31 مايو إلى 11 يونيو 2010م.
2. اجتماع المؤتمر العام والمجلس التنفيذي العربي للهيئة العربية للطاقة الذرية الذي عقد في العاصمة التونسية في خلال شهر أغسطس 2010م.
3. اجتماع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية (AALCO) في العاصمة التنزانية دار السلام في الفترة من 5 - 9 أغسطس 2010م.
4. المشاركة في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الرابعة والخمسين في العاصمة فيينا في الفترة من 20 - 24 سبتمبر 2010م.

شؤون المراسم والمؤتمرات:

وانطلاقاً من إيمان مملكة البحرين بدعم عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومكاتب المنظمات الدولية المعتمدة لدى المملكة دعماً لعلاقات مملكة البحرين مع هذه الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، تقوم الوزارة بتسهيل الأعمال الرسمية والإدارية للبعثات ومكاتب المنظمات الدولية. كذلك ترتيب وتسهيل الاتصالات والمراسلات مع الديوان الملكي العامر وديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر وديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمين والجهات المعنية الأخرى .. كما تقوم الإدارة بالإعداد والترتيب للمؤتمرات والزيارات الرسمية التي تقوم بها عدد من وفود الدول الشقيقة والصديقة.

الشؤون القنصلية:

تقوم الوزارة برعاية شؤون مواطني المملكة في الخارج وتذليل ما يعترضهم من مشاكل وحوادث، ومتابعة الإجراءات المتعلقة بوثائق سفرهم وتسهيلها، وذلك عن طريق سفارات وقنصليات المملكة في الخارج، بالإضافة إلى متابعة قضايا التوقيف والاحتجاز التي قد يتعرض لها هؤلاء والتي توليها الوزارة عناية كبيرة، والعمل على مقابلة المواطن في مكان احتجازه ومقابلة المسؤولين في الدولة المحتجز فيها، وذلك للوقوف على أسباب وملابسات التوقيف وتقديم كل مساعدة ممكنة في هذا الشأن.

كذلك تقوم الوزارة بالتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة في الخارج لنقل المصابين أو المتوفين في حوادث معينة لا سمح الله، وتسهيل إجراءات نقلهم إلى المملكة.

كما تقوم بمتابعة وتسهيل إجراءات تأشيرات الدخول إلى المملكة للمشاركين في مختلف المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها وزارة الخارجية، وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالمملكة.

وتواصل وزارة الخارجية ممارسة دورها الهادف إلى حماية مصالح المواطنين والدفاع عن حقوقهم في الخارج. وصولاً إلى ضمان وحفظ حقوقهم، وإن من أولويات عمل الوزارة العمل على خدمة المواطن البحريني في الخارج وتسهيل وتذليل كافة الصعوبات التي قد تواجهه، فقد حرصت الوزارة من خلال سفارة مملكة البحرين في تايلند على تأمين سلامة المواطنين البحرينيين الذين كانوا متواجدين أثناء الأحداث التي شهدتها بانكوك وترتيب كافة الإجراءات لعودتهم إلى المملكة. وتقوم كذلك كافة بعثات المملكة في الخارج بتقديم خدماتها الاعتيادية للمواطنين البحرينيين المقيمين في الخارج.

كما لعبت الوزارة دوراً كبيراً في التعامل مع قضية البحارة سواء الصيادين أو الهواة البحرينيين الذين تم توقيفهم في دولة قطر الشقيقة حيث تابعت باهتمام كبير الموضوع وحضرت جلسات المحاكمات، كما وقامت بإيواء المفرج عنهم في شقق وفنادق إلى حين موعد مغادرتهم ومواصلة إنهاء إجراءات سفر المفرج عنهم حتى ضمان وصولهم إلى أرض الوطن.

وشاركت وزارة الخارجية بفعالية في اجتماعات اللجنة العليا لشؤون الحج والعمرة برئاسة معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية الهادفة إلى ضمان إجراءات الحجاج البحرينيين والحفاظ على سلامتهم. وتعمل الوزارة على متابعة التعميمات الصادرة عن السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن إجراءات وقوانين وأنظمة الحج لعام 1431 هـ - 2010 م .

ولتسهيل التعاون في المجالات التجارية والقنصلية مع دول العالم التي لا توجد بها سفارات مقيمة لمملكة البحرين قامت الوزارة بافتتاح قنصليات فخرية للمملكة في كل من الفلبين وبييلاروسيا واستمرار العمل بقنصليات المملكة الفخرية في كل من اسطنبول وهونج كونج.

في مجال التطوير والتدريب:

قامت وزارة الخارجية مع بداية عام 2010 بإعتماد وتطبيق نظام جديد لإختيار وتعيين الملاحق الدبلوماسيين الجدد بناءً على نموذج الكفاءة التخصصية الذي تم إعداده خصيصاً للكادر الدبلوماسي بالوزارة. ويعتمد نظام التعيين الجديد على امتحانات تحريرية يتبعها مقابلات شخصية واختبارات نفسية تشكل في مجملها صورة واضحة عن كل متقدم ويتم بناءً عليها اختيار أفضل العناصر.

وقامت الوزارة بإعداد برنامج تدريبي للملاحق الدبلوماسيين الجدد الذين تم اختيارهم بناءً على نظام التعيين الجديد بالتعاون مع مؤسسة **DiploFoundation** ومعهد الدراسات الدبلوماسية بجمهورية مصر العربية، كما تم اختيار عدد من الدبلوماسيين العاملين بوزارة الخارجية في الدرجات من ملحق دبلوماسي إلى سكرتير أول لحضور عدد من ورش عمل البرنامج التأهيلي الذي استغرق قرابة الشهرين. وشمل البرنامج التأهيلي عدد من ورش العمل المتخصصة، على سبيل المثال (الدبلوماسية الاقتصادية - الدبلوماسية الثنائية/ المتعددة الأطراف- مهارات التفاوض- مهارات التحليل السياسي والكتابة الدبلوماسية).

وأولت الوزارة اهتمام كبير هذا العام لتعليم اللغات الأجنبية (الإنجليزية- الفرنسية- الألمانية) من خلال عدة برامج واتفاقيات بالتعاون مع جهات مختلفة مثل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية وفروع معهد بيرلتز للغات (داخل وخارج مملكة البحرين).

وبناءً على عدد من الدعوات التي تم استلامها من سفارات الدول الأجنبية المعتمدة لدى المملكة تم اختيار عدد من البرامج المناسبة لدبلوماسي الوزارة والتي تحقق الاحتياجات التدريبية لهذا العام. وبناءً عليه تم ابتعاث عدد من دبلوماسي الوزارة لجهات مختلفة كجامعة المكسيك الوطنية (برنامج

تدريبي لتعليم اللغة الأسبانية)، وزارة خارجية الجمهورية التركية (البرنامج العالمي التدريبي لصغار الدبلوماسيين)، وزارة الخارجية الألمانية (البرنامج التدريبي للدبلوماسيين الأجانب). وقد شملت برامج الابتعاث لهذا العام قبول عدة دعوات لتعليم اللغة الإنجليزية من جامعة اكس فورد وأكاديمية بوستن.

برنامج التميز:

واصلت الوزارة جهودها في تحقيق مبادئ وأهداف برنامج التميز بالتعاون مع مركز البحرين للتميز وحققت مركزاً متقدماً بين مختلف الوزارات الداخلة في البرنامج ، وقد بينت الجلسة الختامية الأولى التي عقدت في نهاية العام الماضي ، مجموعة من فرص التحسين وتحديد المؤشرات التي تسعى فريق التميز مع مختلف الإدارات في إيجاد الحلول المناسبة لها من أجل مواصلة التقدم في تحقيق القيم العليا والآنية المبنية على رؤية ورسالة وإستراتيجية الوزارة من أجل تحقيق ريادة دبلوماسية وسياسية واقتصادية بقدرات متميزة .

وإضافة إلى ذلك استطاعت الوزارة في إعداد برنامج على الحاسب الآلي يربط جميع القيم والعمليات والمؤشرات تسهيلاً للمتعاملين من مختلف المستويات الإدارية مع آليات تطبيق البرنامج بهدف رصد العمليات والمؤشرات ، تقليصاً للجهد والوقت ؛ وقد أشاد مركز البحرين للتميز بهذا الإنجاز في جميع الفعاليات التي عقدها المركز خلال العام.

كما عقد فريق التميز عدة حلقات وورش عمل للتعريف بالمراحل التي تم إنجازها من مرحلة التحسين من أجل صناعة تغيير مستدام في العمليات والأنشطة التي تقوم على تحديد طبيعة التحديات والفرص التي تساعد على نشر وتعزيز ثقافة التميز في مختلف المستويات التنظيمية في الوزارة.

حصول الوزارة على شهادة الجودة (الايزو) 2008-9001

حصلت الوزارة على شهادة الجودة (الأيـزو) 2008-9001، وذلك بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية، وكانت شركة TUV الألمانية قد قامت بإجراء التدقيق الخارجي الأول والثاني واعتمدت الوثائق المقدمة لها، وأوصت بتاريخ 2010/3/10م إصدار شهادة الأيزو 2008-9001 لوزارة الخارجية ومنحها الشعار الخاص بتلك الشهادة.

وكانت وزارة الخارجية قد عملت خلال السنتين الماضيتين على إعداد وتوثيق الوثائق والبيانات لمتطلبات الأيزو من رؤية ورسالة وأهداف إستراتيجية وثنائية، وذلك من خلال تحديد أهداف الجودة، ومؤشرات أداء وخدمات ومسارات العمل لكل إدارة من إدارات الوزارة وتوحيد الخط، ووضع خطة سنوية للتطوير مما أحدث تغييرا شاملا في أداء الوزارة خصوصا في مجال تحسين الموارد البشرية والإدارية والمالية وتطبيق عمليات التدقيق والرقابة عليها داخليا وخارجيا.

مهام وأنشطة البعثات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة في الخارج:

إضافة إلى خدمة المواطنين البحرينيين، المقيمين والزائرين منهم، وتسهيل أمورهم وتذليل الصعوبات التي تعترضهم، فإن سفارات وقنصليات المملكة في الخارج قد قامت بالعديد من المهمات والأنشطة التي من شأنها خدمة مصالح مملكة البحرين في المقام الأول، وتعزيز وتطوير علاقات المملكة مع البلدان الشقيقة والصديقة خدمة للمصالح المشتركة بينهما، ومن هذه:

- الإهتمام بالشئون الإقتصادية والتجارية، والتواصل مع رجال المال والأعمال وممثلي الشركات وغرف التجارة والصناعة بهدف تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات والمكاتب التمثيلية إلى المملكة. ويدخل في هذا الإطار إقامة المنتديات الإقتصادية والتجارية للتعريف بفرص الإستثمار المتاحة والتسهيلات التي تقدمها المملكة للمستثمرين.

- الإتصال برؤساء الشركات ومديري البنوك وتقديم التسهيلات لهم لفتح مكاتب وفروع لهم بالمملكة باعتبارها مركز مالي بالمنطقة.
- إقامة المعارض الفنية والسياحية للتعريف بالمملكة وجذب الوفود السياحية إليها.
- ترتيب زيارات الوفود الرسمية والتجارية والبرلمانية، وتنظيم الندوات عن الأحداث والتطورات بالمملكة وخاصة ما يتعلق منها بالتطورات السياسية والدستورية، والانتخابات البرلمانية والبلدية، وحرية الإعلام والتعبير، ودور المرأة البحرينية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وإصدار نشرة شهرية تهدف إلى إعطاء صورة واقعية متكاملة للوضع السياسي والحقوقى والديمقراطي بالمملكة، وتسهيل الضوء على أهم المنجزات والمكتسبات التي تحققت للوطن وللمواطن في ظل المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.
- حضور فعاليات البرلمان ومؤتمرات الأحزاب السياسية ومتابعة أنشطتها وبرامجها، وتعزيز التعاون معها بما يخدم المصالح السياسية للمملكة.
- المشاركة في مختلف المناسبات والفعاليات التي تهدف إلى دعم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية، وطلب الدعم من الدول الصديقة للضغط على إسرائيل لإرساء السلام بالمنطقة، والقبول بمبادرة السلام العربية التي اعتمدها قمة بيروت في عام 2002.
- إعداد تقارير يومية ودورية بأهم الأخبار والأحداث والمقالات الواردة في الصحف المحلية بالبلد المضيف، والقضايا والأحداث الراهنة في ذلك البلد.
- تسهيل ومتابعة ورعاية أمور المرضى البحرينيين المبتعثين من قبل الدولة إلى إحدى الدول التي تتواجد فيها سفارة للمملكة، وتسهيل حصول المواطنين

البحرينيين على تأشيرات دخول إلى الدول الأخرى التي يرغبون في زيارتها خلال وجودهم في دولة معينة، وذلك عن طريق مخاطبة السفارات المعنية لمنحهم التأشيرة المطلوبة، وإصدار تذاكر المرور للمواطنين الذين يفقدون جوازات سفرهم أثناء زيارتهم لتلك الدول.

- منح التأشيرات والتصديق على الشهادات والمستندات الدراسية والتجارية وغيرها

- توضيح إجراءات إستحصال التأشيرة الإلكترونية للراغبين في السفر إلى المملكة، وتقديم المعلومات عن إجراءات السفر والإقامة والعمل للأجانب.

- المشاركة الفعالة في الأسواق الخيرية التي تقام في تلك الدول ويذهب ريعها للأعمال الخيرية والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتقوم وزارة الخارجية بدور هام في ذلك من خلال قيامها بتزويد بعثاتها الدبلوماسية في الخارج بالمواد المطلوبة لمثل هذه المشاركات، مثل الملابس والأزياء التقليدية البحرينية والتحف والأعمال الحرفية التي تشتهر بها المملكة، لغرض الترويج لها في الخارج وتعريف مواطني تلك الدول والأجانب المقيمين بها بذلك.

- دعم الأسابيع الثقافية العربية التي تقام في بعض الدول من قبل إتحادات الطلبة العرب وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، والمشاركة في الفعاليات الثقافية والفنية التي تصاحب ذلك، ومن خلالها إبراز التطورات الدستورية التي شهدتها المملكة في السنوات الأخيرة.

- زيارة بعض المقاطعات أو الولايات أو الأقاليم في بعض الدول ذات المساحة الجغرافية الشاسعة لغرض التعرف على فرص الاستثمار فيها، وما تتمتع به من قدرات اقتصادية وتجارية وعلمية وتكنولوجية وغيرها، وتعريف الجهات المعنية بالمملكة بذلك لغرض الاستفادة من تلك الإمكانيات.